أثر تحرير التجارة الدولية للخدمات على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية خلال الفترة (2000-2015)

د. عقبة ريمي
جامع الشهيد حمة لخضر، الجزائر
Okba39@gmail.com

أ. عبدالحق طير
جامعة الشهيد حمة لخضر، الجزائر
tirhaki@gmail.com

The impact of the liberalization of international trade in services on economic growth

Empirical study for a group of Arab countries during the period (2000-2015)

Dr. Okba rimi & Abdelhak tir
El oued University / Algeria

Received: 2017 Accepted: 2017 Published: 2017

ملخص:

تعتبر الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)أحد النتائج الهامة التي أسفرت عنها جولة الأورغواي، فهي الإطار العام لتحرير تجارة الخدمات والذي يضم أكبر عدد من البلدان على المستوى الدولي بما فيها البلدان العربية، فتحرير تجارة الخدمات هي عملية يتم بمقتضاها اتخاذ الإجراءات التي توسع فرص دخول موردي الخدمات الأجنبية للسوق مما سيكون له الأثر المباشر على النمو الاقتصادي، إذ يعتبر هذا الأخير من بين أهم مؤشرات رفاهية المجتمع وازدهاره، وتحاول هذه الدراسة تحليل أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول العربية.

الكلمات المفتاحية: تحرير تجارة الخدمات، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات(الجاتس)، النمو الاقتصادي.

رموز jel: O11, F04

Abstract:

The General Agreement on Trade in Services (GATS) is one of the important outcomes of the Uruguay Round. It is the general framework for liberalization of trade in services, which includes the largest number of countries at the international level, including the Arab countries. The liberalization of trade in services is a process, whereby actions are taken that expand opportunities of the entry of foreign service providers to the market. Which will have a direct impact on economic growth. The fact that the latter is considered the most important indicators of social welfare and prosperity. This study attempts to analyze the impact of liberalization of international trade in services on the economic growth of a group of Arab countries.

Keywords: *liberalization of trade in services, General Agreement on Trade in Services (GATS), economic growth.*

(JEL) Classification: *O11, F04*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد:

لقد بات تجاهل موضوع الخدمات أمراً مستحيلا في الوقت الراهن، فقطاع الخدمات عرف أهمية متزايدة خلال العقود الأخيرة حيث أصبحت الخدمات تمثل نسبة هامة من الناتج المحلي في كل الدول، كما أن قطاع الخدمات بات في عدد كبير من الدول من القطاعات القائدة التي يتم الارتكاز إليها في تنمية قطاعات أخرى مرتبطة بها.

تعتبر التجارة الدولية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق النمو الاقتصادي وهي بذلك تلعب دورا رئيسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية أيضا، وذلك أن التجارة الدولية تزيد من القدرة الإنتاجية للدولة عن طريق الإضافة إلى رأس المال الثابت، وبذلك تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بتحرير التجارة الدولية في الخدمات على المستوى الدولي والإقليمي بالجهود المنفردة للعديد من الدول ومن بينها الدول العربية حيث يشهد العالم اليوم ما يعرف بثورة الخدمات، والتي تتميز بالتوسع السريع في الخدمات كثيفة المعرفة وبتزايد قابلية الخدمات للتبادل التجاري الدولي، فلم يعد بالإمكان أن نتكلم عن تجارة السلع من دون أن ننظر إلى الوجه الآخر لها تجارة الخدمات، التي تؤثر بدرجة عالية باتجاهاتها ونسبها.

ونظرا للرواج الكبير بأن هذا التحرير يرفع من معدلات النمو أدى ذلك بالعديد من الدول وتحت وصاية المنظمات الدولية إلى انتهاج سياسة تحرير التجارة الدولية لقطاع الخدمات، ومن خلال هاته الدراسة سنحاول قياس أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول العربية باستعمال نماذج بانل، من أجل ذلك قسمت الدراسة إلى أربع محاور:

أولا: ماهية التجارة الدولية للخدمات.

ثانيا: التزامات الدول العربية في اتفاقية (الجاتس) المفاوضات الجارية لتحرير تجارة خدماتها.

ثالثا: واقع تجارة الخدمات في الدول العربية.

رابعا: دراسة القياسية لأثر تحرير الخدمات على النمو الاقتصادي للدول العربية.

أولا: ماهية التجارة الدولية للخدمات:

1- مفهوم تجارة الدولية للخدمات:

إن تجارة الخدمات تشمل أي نشاط اقتصادي ينصرف إلى التجارة في كل شيء غير منظور أو غير ملموس، مقارنة بالتجارة في السلع، والتي تعتمد على التجارة في الأشياء المنظورة والملموسة. كما تعرف التجارة في الخدمات بأنها توريد أو عرضا وتقديم خدمة ما بما في ذلك إنتاجا لخدمة وتوزيعها وتسويقها وبيعها وتسليمها.[1]

ولقد عرف R.H.Snape الخدمات في التجارة الدولية بأنها: " عرض بواسطة مقيم في إحدى الدول يتقدم به إلى طالب الخدمة في دولة أخرى، وذلك بالنسبة للخدمات التي لا تندمج في السلعة، بخلاف خدمات الأفلام، شرائط التسجيل، وملتقي الخدمة قد يكون شخصا كما في حالة خدمات البنوك مثلا، أو وحدة قانونية كالشركة (بالنسبة لخدمات الصيانة والاصلاح والاقلاع والهبوط).[2]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- تحرير التجارة الدولية للخدمات:

إن تحرير تجارة الخدمات ينطوي على فتح الأسواق المحلية أمام الشركات الأجنبية من خلال إزالة العوائق التي تعترض التجارة، ومن خلال تخفيض الإجراءات التي تمنع توفر المعاملة الوطنية وتزيد من فرص النفاذ للأسواق.[3] أي أن التحرير بالنسبة للخدمات هو التحرير من القيود واللوائح الداخلية التي تنظم مباشرة الخدمة أو تقديمها، وبالتالي القضية المطروحة ليست إزالة التعريفة الجمركية التي تعترض الخدمات عند عبورها الحدود، كما هو الحال في السلع حيث ليس ثمة تعريفات جمركية، وليست هناك نقط عبور في حالة الخدمات، ولكن القضية المطروحة هنا هي النظام الداخلي في البلاد المختلفة، ومعنى ذلك أن المفاوضات متعددة الأطراف في الخدمات امتدت ولايتها إلى القيود واللوائح الداخلية بعد أن كانت مقصورة على القيود التي تطبق على نقط العبور.[4]

على ذلك فإن مفهوم تحرير التجارة الدولية للخدمات ينصرف إلى عملية اتخاذ الإجراءات التي توسع فرص دخول موردي الخدمات الأجنبية للسوق المحلية أو تقلل التحيز اتجاههم في مواجهة الموردين المحليين، وبالإضافة إلى ذلك فإن مفهوم التحرير يشير أيضا"إلى حرية مستهلكي الخدمة في أي بلد اختيار أي من موردي الخدمة، أو الطريقة التي يتم بها عرضها، وعليه فإن المعنى ينصب أساسا على إلغاء القيود التي يفرضها التدخل الحكومي في مجال تجارة الخدمات، إلا إذا كان ذلك التدخل الذي يتم لأسباب سيادية ويفرض القيود والحواجز على خدمات بذاتها سواء كان عارضها موردين محليين أو أجانب".[5]

كما لا ينبغي أن نخلط بين تحرير تجارة الخدمات وبين إلغاء القيود والنظم، لأن الكثير من الخدمات يجب وستظل خاضعة بصورة دقيقة للنظم من أجل الصالح العام، لذلك تفرق الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات بين حواجز التجارة في الخدمات، التي تشوه المنافسة وتقيد دخول الأسواق من ناحية، والنظم والقواعد الضرورية من أجل إتباع أهداف السياسات المشروعة وضمان العمل المنظم للأسواق من ناحية أخرى، وعلى سبيل المثال تعتبر القيود على عدد الموردين في خدمة معينة أو التفرقة ضد موردين أجانب بمثابة حواجز على التجارة في الخدمات وهي تخضع للتحرير، بينما يعتبر شرط التقيد بالمعايير الفنية أو شروط التأهيل التي تهدف إلى ضمان جودة الخدمات وحماية المصلحة العامة، أشكالا ضرورية للتنظيم.[6]

3- الحواجز أمام التجارة الدولية للخدمات:

تختلف تجارة الخدمات عن تجارة السلع لكونها غير منظورة، أي أنها تتم من خلال إما تدفق السلع (الصادرات والواردات)، أو عن طريق انتقال المعلومات أو تحويل الأموال أو انتقال الأفراد، ولذلك فان الحواجز التي تعترض تجارة الخدمات لا تأخذ شكل التعريفة الجمركية على الواردات بتجارة السلع، بل إن القيود التي تعترض تجارة الخدمات تأخذ أشكالا متعددة، من أهمها القوانين والأنظمة المحلية التي تحد من عدد موردي الخدمات في السوق كالاحتكارات أو القيود على التواجد التجاري للشركات الأجنبية والقيود على شراء العقارات للأجانب، والقيود على الإقامة المؤقتة للأفراد لغرض تقديم الخدمات كالخبراء والمستشارين والأطباء وغيرهم من المتخصصين، وتشكل القيود التي تفترض على تجارة الخدمات تكلفة يتحملها الاقتصاد الوطني، مما يؤدي على انخفاض الكفاءة الاقتصادية، ليس لقطاع الخدمات ذاته فقط، بل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك أيضا لقطاع إنتاج السلع الذي يستخدم الخدمات كمدخلات في الإنتاج، ولقد أصبحت الاستفادة من شبكات الاتصالات والنقل متطورة وضرورية لاكتساب القدرة التنافسية بالنسبة لإنتاج وتصدير السلع إلى الأسواق العالمية.

وتبين التجارب الدولية أيضا إن كفاءة الخدمات مشتقة بشكل كبير من التحرير، فتحرير التجارة في الخدمات يمكنه أن يلعب دورًا محفزًا لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التقنية والمهارات، والتغلب على الصعوبات المتعلقة بموازين المدفوعات، وقد أثبتت هذه التجارب إن الدول التي تتمتع أكثر بقطاعات خدمية محررة كان معدل النمو فيها أسرع من الدول ذات القطاعات الخدمية المغلقة، و علاوة على ذلك فان تكلفة تحرير التجارة في الخدمات تعد أقل عند مقارنتها بتكلفة تحرير تجارة السلع، الذي يترتب عليه خسارة للحصيلة الجمركية وزيادة البطالة.[7]

4- مبررات تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية:

إن النمو السريع الذي تشهده التجارة الدولية للخدمات في العديد من الدول العربية يشير إلى أن تجارة الخدمات يمكن أن تلعب دور المحرك لتنمية التجارة بين الدول العربية، ولقد تزايدت القدرات التنافسية في السوق العالمية لعدد من الدول العربية، في قطاعات الخدمات كالسياحة بالنسبة لتونس ومصر والمغرب وخدمات التشييد والبناء بالنسبة لمصر وخدمات الأعمال (كخدمات المكتب الخلفي) بالنسبة للمغرب ومصر وتونس، والاتصالات وخدمات الكمبيوتر، والخدمات المالية. وفي جانب آخر، توجد مجموعة من المبررات التي تحفز على تحرير تجارة الخدمات على المستوى الإقليمي العربي، نورد منها ما يلي:[8]

- إن بعض الخدمات كالإنشاءات والخدمات المهنية يسهل تحريرها على المستوى الإقليمي في ضوء غياب قواعد أو مواصفات عالمية تحكمها (على سبيل المثال قطاع الاتصالات أو الخدمات المالية)، وغالبا ما تكون هذه القطاعات خاضعة للعديد من القيود الحمائية والقوانين والإجراءات المحلية المنظمة لها، و يمكن تحرير مثل هذه القطاعات بين دول تجمعها لغة مشتركة وتتقارب بينها مستويات التنمية، و هناك بعض الخدمات المهنية التي يمكن تحريرها من خلال الاعتراف المتبادل للمواصفات ومعادلة الشهادات والتدريب المهني لمنح تراخيص ممارسة المهنة.
- إن التحرير على المستوى الإقليمي العربي يساعد على دعم صناعة الخدمات الناشئة من خلال المنافسة داخل حدود السوق الإقليمية وعلى مستوى أقل من العالمية، فبالإضافة إلى الخدمات التي بدأت بالفعل في التواجد على المستوى العالمي (مثل خدمات الشركات العربية العاملة في مجالي الاتصالات والتشييد والبناء)، هناك قطاعات خدمية أخرى يمكن أن يتم دعمها على المستوى الإقليمي العربي لكي تكتسب القدرة على المنافسة دوليا وعالميا، مثال ذلك خدمات الأعمال وخدمات الرياضة والترفيه، غير أن تحرير تجارة الخدمات على المستوى الإقليمي العربي يحتاج في المقابل إلى اتخاذ إجراءات تنظيمية وإدخال تشريعات مسبقة للتحرير لتقليل الآثار السلبية الممكنة، وذلك بوجه خاص فيما يتعلق بالقطاعات الخدمية التي تتميز بوجود تكلفة مرتفعة وغارقة، وبالتالي فإنه يتعين دعم هذه القطاعات بحيث تظل مفتوحة أمام المنافسين المحتملين في المستقبل لضمان عدم استئثار الشركات الأوائل في السوق بمزايا النفاذ إلى السوق في مرحلة أولى، ومحاولة منع المنافسين المحتملين من دخول السوق(وهو ما يظهر عادة في قطاعات الاتصالات والمرافق العامة).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إن التحرير الإقليمي للتجارة في الخدمات من المرجح أن يكون له أثار ايجابية أكثر من التحرير الإقليمي للتجارة في السلع وذلك لسببين الأول، إن المكون الأكبر للسلع هو الخدمات، حيث أوضحت الدراسات إن حوالي 30%إنتاج السلع متصل بالخدمات، ونتيجة لهذا فإنه من المحتمل أن ينتج عن دعم التحرير الإقليمي العربي للخدمات خدمات فعالة يمكنها أن تزيد من تنافسية السلع وتزيد أيضا من التجارة العربية البينية. والسبب الثاني، أنه عند إدخال الخدمات في المفاوضات، فإن عملية الأخذ والعطاء تتسع وتكون توقعات الاستفادة من الخدمات أفضل بكثير من التجارة السلعية، ويعد هذا الأمر هام جدًا للدول العربية التي لديها عدد من أنشطة الخدمات التي تصدرها، وخاصة عند مقارنتها بحالة إنتاجها للسلع، كما هو الحال في لبنان والإمارات (دبي).
- لقد شرعت الدول العربية بتحرير التجارة الدولية للخدمات في إطار الاتفاقيات الدولية، سواء من خلال الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، أو بإبرام عدد من الدول الأردن، البحرين، عمان والمغرب اتفاقيات للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة، تشمل تحرير تجارة الخدمات، وبالتالي فقد اعتاد العدد الأكبر من الدول العربية على أحكام و آليات التفاوض لتقديم الالتزامات والتعهدات لتحرير التجارة الدولية للخدمات سواء على المستوى المتعدد الأطراف أو على المستوى الإقليمي.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن ست دول عربية بدأت مفاوضات ثنائية مع الاتحاد الأوروبي لتحرير تجارة الخدمات، كما تشارك الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وعددها اثنتي عشرة دولة في مفاوضات جولة الدوحة التي بدأت منذ العام 2002 والتي تستهدف تعميق وتوسيع مجالات تحرير التجارة الدولية للخدمات للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

ثانيا: التزامات الدول العربية في اتفاقية (الجاتس) المفاوضات الجارية لتحرير تجارة خدماتها:

1- التزامات الدول العربية في الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتس):

اتفقت الدول العربية على التفاوض لتحرير تجارة الخدمات في ما بينها والتوصل إلى إبرام اتفاقية لتحرير التجارة البينية للخدمات بصورة مماثلة لاتفاقية (الجاتس) ولكن بطريقة أكثر شمولية، بحيث تشكل الخدمات التي يتفق على تحريرها في الإطار العربي جزءا هاما من التجارة الخارجية للدول العربية في الخدمات، ونظرا لكون التزامات الدول العربية في اتفاقية (الجاتس) تشكل نقطة البداية للمفاوضات لتحرير التجارة البينية للخدمات، لذلك يتعين التعرف على طبيعة هذه الالتزامات وإمكانيات التوسع في تحريرها في الإطار الإقليمي العربي. وتجدر الإشارة إلى أن التزامات الدول بتحرير تجارة الخدمات في الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتس) يرتكز على شقين أساسيين، الشق الأول يتعلق بالالتزام بتنفيذ الأحكام العامة والمبادئ والقواعد التي تحكم التجارة في جميع قطاعات الخدمات، ويتضمن الشق الآخر الالتزامات المحددة التي تتقدم بها كل دولة موقعة على الاتفاقية لفتح أسواقها أمام موردي الخدمات الأجانب.

كما تنص اتفاقية (الجاتس) على استخدام أسلوب التحرير التدريجي الذي يهدف إلى إقدام الدول الأعضاء على زيادة عدد الأنشطة التي تفتحها أمام المنافسة الأجنبية وتقليل القيود على أنشطة الخدمات التي تعهدت بفتحها، وذلك من خلال جولات تفاوضية متعددة الأطراف، مثل جولة الدوحة الجارية حاليا. وعلى صعيد آخر، تسمح الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس) بإنشاء تكتلات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اقتصادية يتم في إطارها الاتفاق على مستويات أعلى لتحرير التجارة في الخدمات عن تلك المقدمة في إطار المنظمة، وبحيث يتم استثناء تلك التكتلات الاقتصادية من شرط الدولة الأولى بالرعاية المعمول بها في إطار المنظمة، والذي يشترط تقديم معاملة متساوية لكافة الدول الأعضاء في المنظمة، وهو الأمر الذي يشجع الدول على إنشاء مثل تلك التكتلات بحيث تستفيد الدول الأعضاء في التكتل فقط بمزايا التحرير. ولقد بلغ عدد الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية اثنتي عشرة دولة منذ قيام منظمة التجارة العالمية في العام 1995، وهي الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، جيبوتي، السعودية، عمان، قطر، الكويت، مصر، المغرب وموريتانيا كما أن هناك ست دول عربية تسعى للانضمام لعضوية المنظمة، وهي الجزائر، السودان، لبنان، اليمن، العراق وليبيا.

وتتفاوت درجة تحرير الدول العربية في إطار انضمامه المنظمة التجارة العالمية، فمنها من يعكس جدول التزاماتها مستوى مرتفع من التحرير نظراً لانضمامه مؤخراً للمنظمة وخضوعها لمفاوضات شاقة مع الدول الأعضاء في المنظمة للالتزام بأعلى مستوى ممكن من التحرير، مثل السعودية وعمان والأردن،ولكن بشكل عام فإن جداول التزامات الدول العربية الأخرى تتميز بمستوى متواضع من تحرير تجارة الخدمات، حيث تلتزم بعدد محدود من القطاعات الخدمية كما تفرض العديد من القيود على السماح بنفاذ موردي الخدمة الأجانب ومنح المعاملة الوطنية لهم.

وإذا تم ربط التزامات الدول العربية في اتفاقية الجاتس كنقطة بداية للتفاوض في إطار تحرير التجارة البينية للخدمات، فإن هذه الالتزامات لا يمكن أن تشكل الحد الأدنى، حيث أن قطاعات الخدمات في الدول العربية تتسم بتحرر أكثر مما التزمت به الدول في جداول التزاماتها الخاصة باتفاقية الجاتس، مما قد يضمن التوصل إلى إمكانية تحرير التجارة البينية للخدمات بصورة أعمق وأشمل من تحرير تجارة الخدمات في إطار متعدد الأطراف.

وفي إطار جولة الدوحة للمفاوضات الجارية حالياً منذ العام 2002، والتي لم تنته بعد، فقد تقدمت سبع دول عربية، وهي الأردن والإمارات وقطر والبحرين والمغرب وتونس ومصر من إجمالي 71 دولة، بعروض مبدئية توفر مستوى تحرير أعلى لتجارة الخدمات، كما لم تتقدم سوى دولتين عربيتين فقط هما مصر والبحرين من إجمالي 31 دولة بعروض محسنة.[9]

2- المفاوضات الجارية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية:

اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنبثق لجامعة الدول العربية في العام 2003 الأحكام العامة لاتفاقية التجارة في الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.[10] وفي إطار هذه المبادئ، بدأت المفاوضات بين الدول العربية لإبرام اتفاق لتحرير تجارة الخدمات فيما بينها مماثل لاتفاقية الجاتس(GATS)، وقد بادرت الحكومة اللبنانية بإعداد مشروع مبدئي لاتفاق إطاري ليمثل قاعدة للتفاوض حول التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات فيما تسمى" جولة بيروت لتحرير الخدمات بين الدول العربية "في العام 2004، بمشاركة إحدى عشرة دولة عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وهي الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، لبنان، عمان، قطر، الكويت، مصر و المغرب، وذلك لمناقشة مشروع الاتفاق وتعديله من جانب الدول العربية لضمان اتساقه مع بنود اتفاقية الجاتس، وأهم ما تم مراعاته في إعداد هذه الاتفاقية وفي أحكامها العامة الآتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أن تفوق الالتزامات والتعهدات التي تقدمها الدول الراغبة في الانضمام للاتفاقية، الالتزامات والتعهدات التي تقدمت بها إلى منظمة التجارة العالمية أو ما يسمى جاتس بليس[11](GATS PLUS). وبحيث تشكل الخدمات التي يتم تحريرها في الإطار العربي جزءاً هاماً من تجارة الخدمات العربية.
- أن تتماشى الأحكام العامة والمبادئ للاتفاقية العربية مع تلك الواردة باتفاقية الجاتس، كي لا يشكل ذلك تناقضاً بالنسبة للدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أو الدول العربية التي هي بصدد الانضمام للمنظمة العالمية.
- أن تتضمن الاتفاقية قواعد موحدة لتطبق بصورة شاملة على جميع نشاطات الخدمات، ويتم اعتماد قواعد ومبادئ اتفاقية الجاتس.
- اعتماد القوائم الإيجابية [12] في جداول الالتزامات التي تقدمها الدول العربية الراغبة في الانضمام.
- إمكانية بدء المفاوضات بين عدد محدود من الدول العربية وهي الدول الراغبة في تحرير الخدمات ولديها الاستعداد لذلك الآن، ويمكن أن تلحق بقية الدول العربية في مرحلة لاحقة وبعد مواءمة أوضاعها بما يؤهلها لعملية التحرير.

وفي إطار جولة بيروت للمفاوضات، عقدت أربعة اجتماعات للمفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف تم خلالها تبادل الطلبات والعروض، حيث تقدمت كل من الأردن ولبنان والإمارات والكويت وقطر وعمان والبحرين بعروض محسنة لتحرير التجارة البينية في الخدمات في قطاعات خدمية مختلفة، من بينها التأمين وخدمات سوق المال وخدمات التشييد والبناء، وقطاعات الخدمات القانونية وخدمات الاستشارات الهندسية والمعمارية والهندسية المتكاملة. وبصورة عامة، تتسم المفاوضات بين الدول العربية بالبطء الشديد على الرغم من جهود بعض الدول العربية لدفع المفاوضات إلى التوصل إلى الاتفاق المرجو.

ومن بين الجهود المبذولة، اتفاق كل من مصر والأردن على استخدام مبادرات قطاعية في مفاوضات ثنائية تستهدف التحرير الكامل لقطاعات خدمات محددة، وهي الاتصالات والتعليم والحاسب الآلي. وتتعاون الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مع الدول المشاركة في مفاوضات تحرير التجارة البينية للخدمات لتجميع تبادل المعلومات حول القطاعات الخدمية في تلك الدول، بدءاً بتبادل التشريعات والقوانين الخاصة بقطاعات خدمات الاتصالات والخدمات التعليمية والخدمات المصرفية كخطوة أولى، تليها باقي القطاعات الخدمية. كما قامت الأمانة العامة بالتعاون مع الاسكوا بإعداد استبيان خاص عن تدابير السياسة العامة التي تؤثر على التجارة في الخدمات، والذي يهدف إلى تجميع معلومات بشأن التجارة في الخدمات، بشكل عام، في كل دولة حيث تقوم الدول الأعضاء باستيفائه وتعميمه على باقي الدول.

ونظرًا لتعثر المفاوضات التي كان من المحدد لها أن تنتهي قبل نهاية العام2005 ، فقد تم عقد اجتماع خاص لبحث الوضع الحالي للمفاوضات الثنائية والجماعية خلال يوليو 2008 بمقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللبناني ببيروت، وقد شارك في هذا الاجتماع وفود من اثنتي عشرة دولة عربية، وهي مصر والأردن والبحرين والعراق والسودان وسورية وعُمان وفلسطين وقطر والإمارات ولبنان والكويت .حيث قامت هذه الدول بعرض تصوراتها عن أهم العقبات والتحديات التي أدت إلى تباطؤ المفاوضات والتي يمكن تلخيصها كالآتي:

- تداخل أجندات تحرير التجارة في الخدمات في الأطر متعددة الأطراف والإقليمية والثنائية مما أدى إلى تشتت الجهود المحلية لمحاولة تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عدم كفاية البرامج الإعلامية والتدريبية التي تساعد على زيادة الوعي بأهمية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية والفوائد المرجوة والتي تعود بالمنفعة على موردي الخدمة ومنظمها ومستهلكيها.
- عدم توافر بيانات كاملة عن هيكل السوق لكل قطاع خدمي ومدى مساهمته في الدخل القومي.
- عدم توافر دراسات حول أهمية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية وأثرها على النمو والتنمية في الدول العربية.

أما على مستوى الدول فرادى، فتوجد عقبات تتعلق بعدد من الأمور، منها أن تعدد الجهات المسؤولة عن القطاعات الخدمية وتجارة الخدمات في جميع الدول العربية تشكل عائقاً أمام المسؤولين والمفاوضين في الدول العربية لاتخاذ قرارات بشأن التحرير، خاصةً في ظل تنوع القطاعات الخدمية واختلاف طبيعتها والتي تجعل من الضروري مراعاة مواقف الجهات الحكومية وغير الحكومية المنظمة، والجهات الموردة ومستهلك الخدمة، وهناك بعض القطاعات الخدمية التي تفتقر إلى وجود جهة منظمة لها، مثل القطاعات الفرعية لخدمات الأعمال، وهو الأمر الذي يتطلب إنشاء جهة تنظيمية موحدة مثل مجلس أعلى للتجارة في الخدمات تقع تحت مظلته كافة القطاعات الخدمية وهو النموذج المتبع في العديد من الدول المتقدمة. كما لا تستخدم الدول العربية اتفاقيات الاعتراف المتبادل بينها فيما يخص مثلا الشهادات المهنية، وتعد هذه الاتفاقيات في غاية الأهمية لدعم عملية التحرير الإقليمي للخدمات، وبشكل خاص في مجالات التشييد و الخدمات المهنية، والانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين.[13]

ثالثا: تجارة الخدمات في الدول العربية:

يعتبر قطاع الخدمات أكبر قطاع مساهم في الناتج المحلي الإجمالي بعد قطاع النفط في اقتصاديات الدول العربية، حيث تقدر مساهمة قطاع الخدمات بنسبة 30% من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر وترتفع هذه المساهمة إلى حوالي 40%في السعودية و71% من الناتج المحلي الإجمالي للبنان.ومن خلال مايليسنوضح تطور التجارة العربية للخدمات بشكل عام، ثم الصادرات والواردات الخدمية، وفي الأخير الوصول لحصائل الميزان التجاري الخدمي.

1- تطور تجارة الخدمات في الدول العربية:

تبلغ حصة التجارة الخدمية في الدول العربية أكثر من 16.5% من إجمالي تجارة السلع والخدمات حيث أنها شهدت نمو من 308.8 مليار دولار عام 2008، إلى 385.2 مليار دولار عام 2011 ووصلت إلى 422.7 مليار دولار عام 2014.[14] وارتفع معدل النمو إلى 2.6% خلال عام 2015 مقارنة بـ 2.2% عام 2014، وهذا النمو يعتبر أقل من نظيره في التجارة السلعية العربية، وكذلك أقل من نظيره العالمي في التجارة الخدمية فقد تراجعت وبشكل طفيف حصة التجارة الخدمية العربية من الإجمالي العالمي خلال الفترة 2011 إلى 2014 من نحو 8.7% إلى أقل من 8.4%.[15]

جدول رقم (1):إجمالي تجارة الخدمات التجارية العربية بالمليار دولار حسب الترتيب التنازلي لعام2014

الدولة	متوسط 2005-2010	2011	2012	2013	2014	متوسط معدل التغير2011-2014 (%)
السعودية	74.1	89.5	84.5	88.5	109.1	5.1
الإمارات	42.1	69.3	79.3	85.6	92.0	7.3
قطر	10.0	24.3	33.8	38.7	46.4	17.6

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصر	33.9	33.2	38.2	34.7	39.4	4.4
الكويت	22.3	29.1	29.9	27.2	30.1	0.8
لبنان	25.5	32.6	28.5	27.8	26.3	-5.3
المغرب	19.0	24.5	23.5	21.9	25.3	0.9
الجزائر	11.5	16.3	14.7	14.7	15.3	-1.6
سلطنة عمان	6.5	10.2	11.3	12.9	13.5	7.2
الأردن	7.6	10.2	11.0	10.9	11.7	3.5
تونس	7.7	7.8	8.3	8.1	8.3	1.4
السودان	2.5	2.4	3.2	3.3	3.6	10.1
فلسطين	1.3	2.0	2.1	1.6	1.9	-1.9
البحرين	5.4	5.1	4.6	4.9	-	-
جيبوتي	0.4	0.5	0.5	0.5	-	-
العراق	8.4	13.9	16.1	17.4	-	-
ليبيا	4.2	4.4	7.1	8.7	-	-
موريتانيا	0.7	1.0	1.2	1.2	-	-
سورية	7.3	5.4	-	-	-	-
اليمن	2.9	3.4	3.9	4.0	-	-
الدول العربية	**293.4**	**385.2**	**401.7**	**412.5**	**422.7**	**2.3**
العالم	**3,485.8**	**4,404.0**	**4,544.9**	**4,786.6**	**5,016.7**	**3.3**
دول العربية كنسبة من العالم (%	**8.4**	**8.7**	**8.8**	**8.6**	**8.4**	**-0.9**

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و إئتمان الصادرات، السنة الرابعة والثلاثون، العدد الفصلي الأول(يناير– مارس 2016)، ص: 17.

وقد حلت السعودية في المرتبة الأولى من حيث حجم التجارة الخدمية لعام 2014 بقيمة 109.1 مليار دولار بنسبة 25.8% من الإجمالي، تلتها الإمارات بقيمة 92 مليار دولار وبنسبة 21.8%، ثم جاءت قطر في المرتبة الثالثة بقيمة 46.4 مليار دولار وبنسبة 11% من الإجمالي العربي، وقد حققت قطر أعلى متوسط معدل نمو سنوي في تجارتها الخدمية خلال الفترة ما بين عامي 2011 و 2014 بواقع 17.6 % وحل السودان في المركز الثاني بنسبة نمو بلغت10.1% ثم الإمارات في المركز الثالث بنمو بلغ7.3%، أما على صعيد الدول أكثر إعتمادا على تجارتها الخدمية فقد حل لبنان في المرتبة الأولى بنسبة 54% للتجارة الخدمية من إجمالي تجارة السلع والخدمات لعام 2014، وهو الوحيد الذي تجاوز فيه قيمة الصادرات الخدمية الصادرات السلعية.[16]

2- الصادرات الخدمية العربية:

تمثل الصادرات الخدمية نحو 8.9% من إجمالي الصادرات العربية للسلع والخدمات لعام 2014 حيث ارتفعت بشكل طفيف جدا خلال الفترة 2011 و2014 بمتوسط نمو سنوي بلغ 0.1% من 124.8 مليار دولار عام 2011 إلى 125.2 مليار دولار عام 2014. كما تراجعت حصة الصادرات الخدمية العربية من الإجمالي العالمي خلال الفترة من نحو 2.8% إلى 2.5%.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (2):إجمالي صادرات الخدمات التجارية العربية بالمليار دولارحسب الترتيب التنازلي لعام2014

الدولة	متوسط 2005-2010	2011	2012	2013	2014	متوسط معدل التغير2011 -2014 (%)
مصر	20.2	19.1	21.8	18.3	21.9	3.4
الإمارات	8.5	12.8	16.1	18.2	20.6	12.7
المغرب	13.3	15.9	15.3	14.4	16.4	0.7
لبنان	14.3	19.7	16.6	14.7	13.5	-8.9
قطر	3.2	7.4	9.9	11.2	13.5	16.3
السعودية	12.0	11.5	11.0	11.8	12.2	1.5
الأردن	4.0	5.7	6.4	6.4	7.1	5.6
الكويت	9.3	10.1	8.8	6.2	6.3	-11.2
تونس	4.9	4.6	5.1	4.8	4.8	1.2
الجزائر	3.0	3.7	3.8	3.9	3.6	-1.0
سلطنة عمان	1.6	2.4	2.6	2.9	3.0	5.4
السودان	0.3	0.3	1.1	1.3	1.5	49.6
فلسطين	0.5	1.0	0.9	0.6	0.7	-8.4
البحرين	3.7	3.3	3.1	3.3	-	-
جيبوتي	0.3	0.3	0.3	0.4	-	-
العراق	1.4	2.8	2.8	2.5	-	-
ليبيا	0.4	0	0.2	0.2	-	-
موريتانيا	0.1	0.2	0.1	0.2	-	-
سورية	4.4	2.5	-	-	-	-
اليمن	1.0	1.3	1.6	1.7	-	-
الدول العربية	**106.2**	**124.8**	**127.6**	**122.8**	**125.2**	**0.1**
العالم	**3,485.8**	**4,404.0**	**4,544.9**	**4,786.6**	**5,061.7**	**3.3**
الدول العربية كنسبة من العالم (%)	**3.0**	**2.8**	**2.8**	**2.6**	**2.5**	**-3.1**

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و إئتمان الصادرات، السنة الرابعة والثلاثون، العدد الفصلي الأول(يناير– مارس 2016)، ص: 17.

ولقد احتلت السودان وقطر والإمارات قائمة أعلى الدول نموا في صادراتها الخدمية خلال الفترة بين عامي 2011و2014 بنسب 49.6% و16.3% و 12.7%على التوالي، أما مصر فقد حلت في المرتبة الأولى كأكبر مصدر عربي للخدمات خلال العام المشار إليه بقيمة 21.9مليار دولار وبحصة بلغت 17.5%من الإجمالي العربي تلتها الإمارات بقيمة 20.6 مليار دولار ثم المغرب بقيمة 16.4 مليار دولار.[17]

3- الواردات الخدمية العربية:

شهدت الواردات الخدمية العربية متوسط معدل نمو سنوي بلغ 3.4 خلال الفترة بين عامي 2011و2014من260.5 مليار دولار إلى 297.6 مليار دولار، لكن استقرت حصة الواردات الخدمية العربية من الواردات الخدمية العالمية خلال نفس الفترة بحوالي6.1%.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3):إجمالي واردات الخدمات التجارية العربية بالمليار دولارحسب الترتيب التنازلي لعام2014

الدولة	متوسط2005- 2010	2011	2012	2013	2014	متوسط معدل التغير2011-2014(%)
السعودية	62.1	78.0	73.4	76.7	96.9	5.6
الإمارات	33.5	56.5	63.3	67.4	71.4	6.0
قطر	6.7	16.9	23.9	27.5	32.9	18.1
الكويت	13.0	19.0	21.1	21.0	23.8	5.8
مصر	13.8	14.1	16.5	16.4	17.5	5.6
لبنان	11.2	13.0	11.9	13.0	12.7	-0.5
الجزائر	8.5	12.6	10.9	10.8	11.7	-1.8
سلطنة عمان	5.0	7.7	8.7	10.0	10.4	7.8
المغرب	5.8	8.6	8.1	7.6	9.0	1.1
الأردن	3.6	4.5	4.5	4.6	4.6	0.6
تونس	2.8	3.2	3.2	3.3	3.4	1.8
السودان	2.2	2.1	2.2	2.0	2.1	-0.7
فلسطين	0.8	1.1	1.2	1.0	1.2	3.0
البحرين	1.7	1.8	1.5	1.6	-	-
جيبوتي	0.1	0.1	0.1	0.2	-	-
العراق	7.1	11.1	13.1	14.9	-	-
ليبيا	3.8	4.4	7.0	8.5	-	-
موريتانيا	0.6	0.8	1.0	1.0	-	-
سورية	2.9	2.9	-	-	-	-
اليمن	1.9	2.2	2.3	2.3	-	-
الدول العربية	**187.1**	**260.5**	**274.1**	**289.6**	**267.6**	**3.4**
العالم	**3,354.3**	**4,251.7**	**4,397.2**	**4,653.4**	**4,904.0**	**3.6**
الدول العربية كنسبة من العالم (%)	**5.6**	**6.1**	**6.2**	**6.2**	**6.1**	**-0.2**

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و إئتمان الصادرات،السنة الرابعة والثلاثون، العدد الفصلي الأول(يناير– مارس 2016)، ص: 18.

و لقد احتلت قطر و سلطنة عمان والإمارات قائمة أعلى الدول نموا في وارداتها الخدمية خلال الفترة بين عامي 2011و2014 بنسب 18.1%و7.8% و6%على التوالي، كما احتلت السعودية في المرتبة الأولى كأكبر مستورد عربي للخدمات خلال العام المشار إليه بقيمة 96.9 مليار دولار وبحصة بلغت 32.6%من الإجمالي العربي تلتها الإمارات بحصة 24%ثم قطر بحصة بلغت 11%.[18]

4- ميزان تجارة الخدمات العربية:

يوضح الجدول رقم (4) أن المنطقة العربية في مجموعها مستورد صاف للخدمات من العالم بوجود عجز تجاري ناتج عن زيادة قيمة الواردات عن الصادرات، بقيمة 172.4 مليار دولار عام 2014 بعدما كان 135.7مليارودولار فقط عام 2011.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (4):ميزان تجارة الخدمات العربية بالمليار دولارحسب الترتيب التنازلي لعام2014

الدولة	متوسط 2005-2010	2011	2012	2013	2014
المغرب	7.5	7.3	7.2	6.8	7.4
مصر	6.4	5.1	5.3	1.9	4.4
الأردن	0.5	1.3	1.9	1.8	2.5
تونس	2.2	1.4	1.9	1.5	1.4
لبنان	3.1	6.7	4.7	1.7	0.8
فلسطين	-0.3	-0.1	-0.3	-0.4	-0.5
السودان	-2.0	-1.8	-1.1	-0.8	-0.6
سلطنة عمان	-3.4	-5.3	-6.2	-7.1	-7.4
الجزائر	-5.5	-8.9	-7.0	-6.8	-8.1
الكويت	-3.7	-8.9	-12.3	-14.8	-17.5
قطر	-3.5	-9.5	-14.0	-16.3	-19.3
الإمارات	-25.0	-43.7	-47.2	-49.3	-50.8
السعودية	-50.2	-66.5	-62.4	-64.8	-84.7
البحرين	2.0	1.5	1.6	1.7	-
جيبوتي	0.2	0.2	0.2	0.2	-
العراق	-5.7	-8.3	-10.5	-12.3	-
ليبيا	-3.5	-4.3	-6.8	-8.3	-
موريتانيا	-0.5	-0.6	-0.9	-0.8	-
سورية	1.5	-0.4	-	-	-
اليمن	-1.0	-0.9	-0.8	-0.5	-
الدول العربية	**-80.9**	**-135.7**	**-146.5**	**-166.8**	**-172.4**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و إئتمان الصادرات، السنة الرابعة والثلاثون، العدد الفصلي الأول(يناير– مارس 2016)، ص: 18.

وعلى المستوى القطري حققت 5دول عربية (المغرب ومصر والأردن وتونس ولبنان) فائضا من تجارتها الخدمية الدولية بقيم تراوحت ما بين 7.4مليار دولار في المغرب و0.8 مليار دولار في لبنان، وفي المقابل حققت 8 دول عجزا هي (فلسطين والسودان وسلطنة عمان والجزائر والكويت وقطر والإمارات والسعودية) بدرجات متفاوتة تراوحت ما بين 84.7مليارودولار في السعودية و0.5 مليار في فلسطين.[19]

رابعا: دراسة قياسية لتحليل اثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على النمو الاقتصادي:

لتوضيح طبيعة العلاقة بين تحرير تجارة الدولية للخدمات والنمو الاقتصادي تم استخدام الجانب التطبيقي لإثبات فرضية الدراسة القائلة على أن النمو الاقتصادي الذي يمثل المتغير المعتمد (التابع) يتأثر وبشكل ايجابي بتحرير التجارة الدولية في الخدمات التي بدورها تمثل المتغير المستقل وذلك باستخدام نماذج بانل.

1– متغيرات الدراسة:

تم الاعتماد في هاته الدراسة على مجموعة من المتغيرات المفسرة للنمو الاقتصادي حتى يكون النموذج الموصوف أكثر دقة وشمولا وواقعية، من أجل ذلك قمنا بإدخال عدد من المؤشرات الاقتصادية بوصفها متغيرات مستقلة، إذ من المتوقع أن يكون لها أثر بالغ الأهمية في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النمو الاقتصادي، وقد تم استعمال هذه المتغيرات من طرف أغلب الباحثين الاقتصاديين في دراساتهم التجريبية السابقة، وفي هذه الدراسة تم الاستعانة بالمتغيرات الموضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (5): متغيرات الدراسة

المتغير التابع	TCROI	معدل النمو السنوي من الناتج المحلي الإجمالي
المتغيرات المستقلة	TCCS	معدل النمو للتجارة الخدمية
	TCCP	معدل النمو للتجارة السلعية
	TINF	معدل التضخم
	TPOP	معدل النمو السنوي للسكان
	POLS	معدل الاستقرار السياسي

المصدر: من إعداد الباحثين

- **معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي(TCROI)**:هو المتغير التابع في الدراسة والذي يمثل مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة و المعبر عنه بالنمو الاقتصادي.
- **معدل النمو للتجارة الخدمية (TCCS)**: وهو متغير مستقل يعبر عن معدل النمو في صافي الميزان التجاري للخدمات، وهو متغير ينوب عن تحرير تجارة الخدمات، ويدرج به الخدمات المتبادلة بين الدولة والعالم الخارجي، فيشمل الخدمات التي تقدمها الدولة للخارج(المتحصلات)،والخدمات التي حصلت عليها من الخارج (المدفوعات)، ويتضمن أنواعا مختلفة من الخدمات مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والصيرفة والاتصالاتوالتعليم،الاستشاراتالفنيةوالخدماتالحكومية،والخدماتالأخرى.ومن المتوقع أن الزيادة في هذا المعدل سوف تؤدي إلى الزيادة في معدل النمو الاقتصادي.
- **معدل النمو للتجارة السلعية(TCCP)**: حيث من المتوقع أن الزيادة في معدل النمو للتجارة السلعية سوف تؤثر ايجابا على معدل النمو الاقتصادي.
- **معدل التضخم(TINF)**: هو معدل التغير السنوي في مؤشر أسعار المستهلكين، وتم إدخال معدل التضخم كمتغير تفسيري للنمو الاقتصادي بناءًا على الكبح المالي المستثمر في الدول النامية.
- **معدل النمو السنوي للسكان(TPOP)**: حسب الأدبيات النظرية للاقتصاد يؤثر ارتفاع معدل النمو السكاني سلبا على النمو الاقتصادي للدول.
- **معدل الاستقرار السياسي(POLS)**: تم استخدام متغير وهمي والذي يعبر عنه بالاستقرار السياسي، إذ تعطى الدولة المستقرة سياسيا (1)، وتعطى الدولة غير المستقرة سياسيا (0).

2- عينة وفترة الدراسة:

عينة الدراسة تتكون من مجموعة الدول العربية المتمثلة في الدول التالية: الأردن- الإمارات- البحرين . تونس . الجزائر . السعودية . عمان . قطر . الكويت . لبنان . مصر . المغرب، وقد تم اختيار دول العينة لكونها من الدول التي التزمت بتحرير قطاعها الخدمي وفقا للاتفاقية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمة للتجارة في الخدمات (GATS)، أو من الدول الراغبة في الانضمام إليها بالإضافة إلى مدى توفر المعطيات حول متغيرات الدراسة، أما عن فترة الدراسة فتمتد من سنة إلى غاية سنة 2015 وتم تحديدها لاعتبار أن هذه الفترة من الفترات التي شهدت بروز العديد من التغيرات السياسية والاقتصادية المهمة.

3- تقدير وتحليل أثر التحرير في الخدمات المالية على النمو الاقتصادي:

لقياس أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية على النمو الاقتصادي لعينة الدراسة المكونة من (12) دولة خلال الفترة 2000-2015، سنقوم بتقدير النموذج الإجمالي (Pooled)، نموذج ذو الأثر الثابت و نموذج ذو الأثر العشوائي، ثم اختيار النموذج الملائم للتحليل وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي Eviews 09.

جدول رقم (6): تقدير نماذج الدراسة

المتغيرات	النموذج الإجمالي(Pooled)	نموذج ذو الأثر الثابت(LSDV)	نموذج ذو الأثر العشوائي
TCCS	2.61 (0.02)	2.37 (0.04)	**2.61** **(0.02)**
TCCP	35.83 (0.00)	37.37 (0.00)	**35.83** **(0.00)**
TINF	0.82 (0.00)	0.92 (0.00)	**0.82** **(0.00)**
TPOP	0.07 (0.80)	0.51- (0.13)	**0.07** **(0.80)**
POLS	5.57 (0.02)	5.25 (0.21)	**5.57** **(0.02)**
الثابتC	1.95 (0.41)	3.56 (0.37)	**1.95** **(0.40)**
معامل التحديد R^2	0.259	0.329	**0.259**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملاحق (01)، (02) و(03)

بعد تقدير النماذج الثلاثة المدروسة سوف ننتقل إلى استخدام أساليب الاختيار بين هذه النماذج الثلاثة من خلال الاعتماد على اختبارين اختبار (Breusch and Pagan) و اختبار هوسمان (Hausman).

- **اختبار (Breusch and Pagan):**

ومن أجل إثبات وجود الأثر العشوائي وقبوله في المرحلة الأولى نستعمل اختبار (Breusch and Pagan) والذي يستعمل مضاعف لاقرانج لاختبار:

فرضية العدم: نموذج الانحدار الاجمالي هو الملائم

الفرضية البديلة: نموذج ذو الأثر الثابت أو نموذج ذو الأثر العشوائي هو الملائم

الجدول رقم (7): نتائج إختبار(Breusch and Pagan):

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	P value
اختبار (Breusch and Pagan)	0.016	0.89

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق (04).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال نتائج الجدول رقم (09) نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، وبالتالي فالنموذج الملائم للتحليل هو النموذج الاجمالي (Pooled) لأن قيمة P value تساوي 0.89 وهي أكبر من 0.05 وهذا يعني لاوجود للآثار الثابتة والعشوائية وهذا كافي دون الذهاب إلى اختبار هوسمان (Hausman).

ومن خلال النموذج الاجمالي (Pooled) نستنتج:

- **معدل النمو للتجارة الخدمية** (TCCS): له أثر موجب ومعنوي عند مستوى 5%، أي أن هناك علاقة طردية بين تحرير تجارة الخدمات والنمو الاقتصادي، حيث كلما زاد التحرير في تجارة الخدمات بـ1% كلما زاد النمو الاقتصادي بـ2.61%، وبالتالي زيادة التحرر في تجارة الخدمات سوف تؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي، فتحرير قطاع الخدمات سيؤدي إلى تعزيز المنافسة وتقديم خدمات تتسم بانخفاض كلفتها وتحسن نوعيتها، مما يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإعادة أرصدة المستثمرين في الدول العربية، هذا بدوره له أثر إيجابي على الدخل والنمو الاقتصادي.
- **معدل النمو للتجارة السلعية** (TCCP): له أثر موجب و معنوي عند مستوى المعنوية 5 % أي أن هناك علاقة طردية بين نمو التجارة السلعية والنمو الاقتصادي، حيث كلما زادت حركة التجارة السلعية في الدول كلما زاد معدل النمو الاقتصادي.
- **معدل التضخم** (TINF): له أثر موجب و معنوي عند مستوى المعنوية 5 % ، أي أن هناك علاقة طردية بين التضخم والنمو الاقتصادي، حيث كلما زاد معدل التضخم في الدول كلما زاد معدل النمو الاقتصادي، وهذه النتيجة لا تعبر عن الوضع الحقيقي والسبب في ذلك أن أغلب الدول العربية تعتمد على قطاع المحروقات في اقتصادياتها (اقتصاد ريعي).
- **معدل النمو السنوي للسكان** (TPOP): له أثر موجب و غير معنوي عند مستوى المعنوية 5 % أي أن هناك علاقة طردية بين معدل النمو السنوي للسكان والنمو الاقتصادي ، حيث كلما زاد معدل النمو السكاني للدول كلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي.
- **معدل الاستقرار السياسي** (POLS): الاستقرار السياسي له أثر ايجابي معنوي عند مستوى المعنوية 5% على النمو الاقتصادي في الدول العربية، وبالتالي فالنمو الاقتصادي مرتبط بالوضع السياسي لهاته الدول فكلما حققت نوعا من الاستقرار كان له أثر ايجابي على الوضع الاقتصادي.

الخاتمة:

حاولنا في هاته الدراسة الوقوف على أثر تحرير تجارة الخدمات على النمو الاقتصادي في مجموعة من الدول العربية، حيث تمثل التجارة الدولية دوراً متزايد الأهمية في العديد من الدول، ويعود سبب ذلك إلى الصفقات العابرة للحدود والحجم الهائل للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تنتج عن عملية تحرير تجارة الخدمات، كما أن تحرير التجارة الدولية للخدمات يزيد من قدرات التصديرية والاستيرادية للدول بشكل يحقق لها المزايا والمكاسب إضافة إلى حصولها على العملة الصعبة والدخول للأسواق العالمية، ونورد فيما يلي أهم النتائج المتوصل إليها وكذا أهم التوصيات بخصوص تحرير الخدمات وتطوير قطاعات الخدمات التجارية في الدول العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **نتائج الدراسة:**

من خلال معالجتنا إشكالية الدارسة يمكننا استخلاص النتائج التالية:

- يعتبر قطاع الخدمات أكبر قطاع في الناتج المحلي الإجمالي بعد قطاع النفط في اقتصاديات الدول العربية، الأمر الذي جعل التجارة العربية للخدمات لها دور مهم ومتزايد في النشاط الاقتصادي، فقد قامت الدول العربية بخطوة هامة من خلال وضع إطار لأول اتفاقية لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية، بما يتماشى مع اتفاقية الجاتس بشأن التجمعات الإقليمية، والأمل الكبير أن يكون تبادل الالتزامات في إطار هذه الاتفاقية أوسع وأكثر شمولاً مما تم تقديمه في الجاتس.
- إن زيادة التحرر في تجارة الخدمات سوف تؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي، لأن تحرير القطاع الخدمات سيؤدي إلى تعزيز المنافسة وتقديم خدمات تتسم بانخفاض كلفتها وتحسن نوعيتها، مما يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإعادة أرصدة المستثمرين في الدول العربية، هذا بدوره له أثر إيجابي على الدخل والنمو الاقتصادي.

- **التوصيات:**

يمكن من خلال هذا البحث تقديم التوصيات التالية:

- مواصلة السعي من أجل تحرير التجارة الدولية من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لتحرير قطاع الخدمات في التجارة الدولية، وتفعيله بما يخدم الاقتصاد الوطني بصفة خاصة ويعزز مركزه في الاقتصاد العالمي إضافة إلى الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة المطروحة على صعيد الأسواق الدولية.
- الاهتمام الجدي بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات ومحاولة دراسة مختلف جوانبها، لمعرفة حقيقة الالتزامات المترتبة والآثار على الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وصياغة سياسات لتسهيل الاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي.
- على الدول العربية أن تفهم قواعد الجاتس فهما جيداً لتوجيهها لتحقيق مصالحها وأهدافها بما لا يُخل بقواعد الأمن القومي لديها والحاجات الأساسية لشعوبها.
- يوجد الكثير من القواعد والقوانين القائمة في عدد من الدول العربية التي قد تعيق حركة الإصلاح والتحرير، لذا ينبغي مراجعة التشريعات التي تحكم قطاع الخدمات في الدول العربية والخاصة بتحرير تجارة الخدمات لزيادة فعاليتها، وفي هذا الإطار يجب أن تتم مراجعة شاملة للقواعد والقوانين التي تحكم القطاعات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– الملاحق:

الملحق رقم (01): نتائج تقدير النموذج الإجمالي(Pooled)

Dependent Variable: TCROI
Method: Panel Least Squares
Date: 12/16/17 Time: 08:31
Sample: 2000 2015
Periods included: 16
Cross-sections included: 12
Total panel (unbalanced) observations: 186

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCCS	2.618823	1.180478	2.218443	0.0278
TCCP	35.83663	7.131887	5.024846	0.0000
TINF	0.821182	0.220163	3.729889	0.0003
TPOP	0.074946	0.309433	0.242203	0.8089
POLS	5.574628	2.428759	2.295258	0.0229
C	1.958874	2.393919	0.818271	0.4143

R-squared	0.259295	Mean dependent var	10.75769
Adjusted R-squared	0.238720	S.D. dependent var	12.59477
S.E. of regression	10.98911	Akaike info criterion	7.663414
Sum squared resid	21736.91	Schwarz criterion	7.767470
Log likelihood	-706.6975	Hannan-Quinn criter.	7.705581
F-statistic	12.60233	Durbin-Watson stat	1.841184
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (02): نتائج تقدير النموذج ذو الأثر الثابت(LSDV)

Dependent Variable: TCROI
Method: Panel Least Squares
Date: 12/16/17 Time: 09:07
Sample: 2000 2015
Periods included: 16
Cross-sections included: 12
Total panel (unbalanced) observations: 186

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCCS	2.373256	1.170802	2.027034	0.0442
TCCP	37.37785	7.163393	5.217897	0.0000
TINF	0.923690	0.240992	3.832870	0.0002
TPOP	-0.519151	0.346133	-1.499859	0.1355
POLS	5.254489	4.264220	1.232228	0.2196
C	3.563122	3.967322	0.898118	0.3704

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.329868	Mean dependent var	10.75769
Adjusted R-squared	0.266423	S.D. dependent var	12.59477
S.E. of regression	10.78731	Akaike info criterion	7.681565
Sum squared resid	19665.86	Schwarz criterion	7.976392
Log likelihood	-697.3856	Hannan-Quinn criter.	7.801040
F-statistic	5.199317	Durbin-Watson stat	1.997779
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (03): نتائج تقدير نموذج ذو الأثر العشوائي

Dependent Variable: TCROI
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 12/16/17 Time: 09:11
Sample: 2000 2015
Periods included: 16
Cross-sections included: 12
Total panel (unbalanced) observations: 186
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCCS	2.618823	1.158800	2.259945	0.0250
TCCP	35.83663	7.000916	5.118849	0.0000
TINF	0.821182	0.216120	3.799667	0.0002
TPOP	0.074946	0.303750	0.246734	0.8054
POLS	5.574628	2.384157	2.338197	0.0205
C	1.958874	2.349956	0.833579	0.4056

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	0.000000	0.0000
Idiosyncratic random	10.78731	1.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.259295	Mean dependent var	10.75769
Adjusted R-squared	0.238720	S.D. dependent var	12.59477
S.E. of regression	10.98911	Sum squared resid	21736.91
F-statistic	12.60233	Durbin-Watson stat	1.841184
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.259295	Mean dependent var	10.75769
Sum squared resid	21736.91	Durbin-Watson stat	1.841184

الملحق رقم (04): نتائج إختبار(Breusch and Pagan)

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	0.016564 (0.8976)	52.87950 (0.0000)	52.89607 (0.0000)
Honda	0.128701 (0.4488)	7.271829 (0.0000)	5.232965 (0.0000)
King-Wu	0.128701 (0.4488)	7.271829 (0.0000)	4.826407 (0.0000)
Standardized Honda	0.795169 (0.2133)	8.224661 (0.0000)	2.303919 (0.0106)
Standardized King-Wu	0.795169 (0.2133)	8.224661 (0.0000)	1.898323 (0.0288)
Gourieroux, et al.*	--	--	52.89607 (< 0.01)

*Mixed chi-square asymptotic critical values:
1% 7.289
5% 4.321
10% 2.952

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– المراجع والإحالات:

[1] عتيقة وصاف، "آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013، ص: 25.

[2] إبراهيم عبد الرؤوف محمد،" اتفاقية الجاتس وتحرير التجارة الدولية فيا لخدمات المصرفية"، المجلة القانونية والاقتصادية، أفريل2010 ، جامعة المنصورة، مصر، ص 800.

[3] James hodg, "liberalization of Trade in Services in Developing Countries"; the word bank, Washington; 2004, p:212.

[4] علاء كمال، الجات ونهب الجنوب، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، مصر،1996، ص:76.

[5] حسن عبيد، "الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات"، أوراق اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، مصر، العدد20، نوفمبر 2002، ص: 7.

[6] عتيقة وصاف مرجع سبق ذكره، ص: 38.

[7] صندوق النقد العربي، التعاون العربي في تحرير التجارة البينية في الخدمات في إطار منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى، الفصل 12، ص: 216.

[8] نفس المرجع أعلاه، ص ص:216، 218.

[9] نفس المرجع أعلاه، ص :218، 219.

[10] يتكون مشـــروع الاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات من جزئيين: الجزء الأول يتعلق بالأحكام العامة لتحرير تجارة الخدمات، والجزء الثاني يتعلق بجداول الالتزامات والتعهدات الخاصة بالدول الأعضاء.

[11] أن تقوم الدول العربية بتحرير قطاعات خدمية أكثر مما هو مقدم في جداول التزاماتها إلى منظمة التجارة العالمية.

[12]هناك طريقتان لتضمين تحرير تجارة الخدمات في الاتفاقيات الدولية لتحرير تجارة الخدمات، وهي إما تطبيقا لقائمة الإيجابية منهج من (أسفل إلى أعلى) أو القائمة السلبية (منهج من أعلى أسفل). ووفقا لمنهج القائمة الإيجابية الذي تتبعه الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات) الجاتس) تتعهد الدول بالمعاملة الوطنية والتزامات النفاذ للأسواق وتحدد نوع الوصول أو المعاملة المقدمة للخدمات أو لموردي الخدمة في القطاعات المجدولة. بينما تعتمد طريقة القائمة السلبية البديلة الذي تستخدمه اتفاقيات التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والدول العربية الأربعة الموقعة، على السرد السلبي، حيث يتم تحرير جميع القطاعات والإجراءات مالم تكن هناك ملاحق تنص على خلاف ذلك أو أن تحتوي تلك الملاحق على تحفظات أو إجراءات غير مطابقة.

[13] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص :219، 222.

[14]المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، السنة الواحدة والثلاثون، العدد الفصلي الثاني (أبريل– يونيو2013)، ص: 13.

[15]المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، السنة الرابعة والثلاثون، العدد الفصلي الأول (يناير– مارس 2016)، ص: 17.

[16] النتيجة بالاعتماد على معطيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، السنة الرابعة والثلاثون، العدد الفصلي الأول (يناير– مارس 2016)، ص ص: 13، 17.

[17] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، السنة الرابعة والثلاثون، العدد الفصلي الأول (يناير– مارس 2016)، ص: 17.

[18] نفس المرجع أعلاه، ص: 18.

[19] نفس المرجع أعلاه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com